

Distr.: General  
27 March 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني بمنع الفساد

فيينا، 14-16 حزيران/يونيه 2023

البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال المؤقت \*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: المناقشات المواضيعية  
بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد -  
الروابط القائمة بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون

## تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

### أولاً - مقدمة

- 1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 1/6، إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.
- 2- واعترف المؤتمر، في قراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، بضرورة أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر العاشرة.
- 3- وفي قرار المؤتمر 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل أن يدرج، كموضوع للمناقشة في اجتماعاته المقبلة، تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته، والتعاون الدولي، وسبل تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع الفساد ومكافحته.

\* CAC/COSP/WG.4/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

180423 180423 V.23-05330 (A)



4- وأوصى الفريق العامل، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تقديم معلومات عن تجاربها في تنفيذ الأحكام قيد النظر، ويفضّل أن تُستعمل في ذلك قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بما في ذلك، إن أمكن، تقديم معلومات عن النجاحات التي حققتها والتحديات التي صادفتها في التنفيذ واحتياجاتها من المساعدة التقنية والدروس التي استقادتتها من ذلك التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعد ورقات معلومات أساسية تلخص تلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردودا كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.

5- وبناءً على ما تقدم، أُعدت هذه الورقة بالاستناد إلى ما قدمته الحكومات من معلومات تتعلق بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته والتعاون الدولي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي قدمتها الحكومات رداً على مذكرتين شفويتين أرسلتهما الأمانة في 19 كانون الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2023. وحتى 9 آذار/مارس 2023، كانت قد وردت ردود من 38 طرفاً في الاتفاقية، هي: الاتحاد الأوروبي، الأردن، أستراليا، أذربيجان، ألبانيا، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، الإمارات العربية المتحدة، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، عمان، فرنسا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان.

6- وبموافقة الدول الأطراف المعنية، أُتيحَت النصوص الكاملة للردود المقدمة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)<sup>(1)</sup>، وأُدمجت في التجميع المواضيعي الذي أعدته الأمانة<sup>(2)</sup>.

7- وتقدم ورقة المعلومات الأساسية هذه موجزا للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية.

## ثانياً - تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف

### ألف - الخلفية المواضيعية

8- تجسد المادة 9 من الاتفاقية أهمية النزاهة في مجال المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية كوسيلة لمنع الفساد ومكافحته. وتتص الفقرات 2 من تلك المادة على تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وتشمل هذه التدابير إجراءات لاعتماد الميزانية الوطنية؛ والإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في الوقت المناسب؛ ونظاماً يتضمن معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من رقابة؛ ونظاماً فعالة وكفؤة لتدبير المخاطر وللمراقبة الداخلية؛ وأحكاماً تتعلق بالتدابير التصحيحية.

9- ويمثل إنشاء نظام لإدارة الأموال العمومية يتسم بالعدالة والشفافية والحياد شرطاً أساسياً لكفاءة الإنفاق الحكومي ولتحقيق الفعالية في توفير الخدمات العمومية، مع منع الفساد. وتجسد المادة 10 من الاتفاقية أهمية إبقاء الجمهور على اطلاع، وهو ما يقتضي من الدول الأطراف اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بسبل منها وضع إجراءات أو لوائح فعالة تمكّن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم الإدارة العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات الإدارية والصكوك القانونية؛ وتبسيط الإجراءات الإدارية من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ والعمل بنشاط على نشر معلومات تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

(1) انظر [www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session14.html](http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session14.html).

(2) انظر [www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html](http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html).

10- وفي القرار 13/8 الصادر عن المؤتمر والمعنون "إعلان أبو ظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية"، طلب المؤتمر إلى الفريق العامل المعني بمنع الفساد أن يدرج موضوعا للمناقشة في اجتماعاته المقبلة بشأن تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال منع الفساد ومكافحته. وناقش الفريق العامل ذلك الدور في اجتماعه الثاني عشر الذي عُقد في فيينا من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021. واسترشدت المناقشة بورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة<sup>(3)</sup>.

11- وأثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ازدادت مخاطر الفساد في سياق جهود الحكومات للتصدي للحالات الطارئة والتعافي منها. وبذلك أصبح منع الفساد في عملية تخصيص حزم المساعدة الاقتصادية الطارئة وتوزيعها أولوية رئيسية، أثناء الجائحة وفي أعقابها على السواء. وفي هذا الصدد، أكدت الدول الأعضاء، في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد المعقودة في حزيران/يونيه 2021، أهمية ضمان أن تُتخذ التدابير المناسبة لمنع الفساد ومكافحته عند التصدي للآزمات والطوارئ الوطنية أو التعافي منهما. وعلاوة على ذلك، سلّمت تلك الدول بالدور الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها من هيئات الرقابة ومهامهما في دعم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشتراف العمومي<sup>(4)</sup>.

12- وحث المؤتمر، في قراره 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها"، الدول الأطراف على وضع مبادئ توجيهية لاستخدام وإدارة إجراءات الاشتراء في حالات الطوارئ وتحسين القائم منها بحيث تُدمج فيها ضمانات لمكافحة الفساد على نحو يساعد في كفالة الشفافية والرقابة والمساءلة في أوقات الطوارئ والتصدي للآزمات والتعافي منها، من قبل جهات منها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها من هيئات الرقابة.

13- وشدد المؤتمر، في قراره 3/9، على الدور المحوري الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وخصوصا فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية، وكذلك أهمية التعاون الدولي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغية استخدام الموارد العمومية بكفاءة.

14- ومما يشهد على أهمية هذا الموضوع أن المؤتمر والجمعية العامة قد سلّما، منذ عام 2019، مرارا وتكرارا بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وأن الفريق العامل قد نظر فيه مرتين.

## باء - التدابير التي تخطط الدول الأطراف لاتخاذها أو التي اتخذتها من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتعزيز تنفيذ القرار 3/9

15- أبلغت الدول الأطراف عن اتخاذ تدابير مختلفة من أجل تعزيز دور أجهزتها الوطنية العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته بغية ضمان الامتثال الكامل للاتفاقية.

(3) CAC/COSP/WG.4/2021/3.

(4) مرفق قرار الجمعية العامة دا-1/32، الفقرة 73.

- 1- التدابير المتخذة لتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وفقا للمبادئ الأساسية للنظم القانونية المعمول بها
- 16- تقتضي الفقرة 2 من المادة 6 من الاتفاقية أن تقوم الدول الأطراف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئات التي تمنع الفساد ما يلزم من استقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له.
- 17- وقد أشارت جميع الدول الأطراف المبلغة إلى أن استقلالية أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة منصوص عليها في القانون و/أو الدستور.
- 18- ففي الجزائر، اكتسب مجلس المحاسبة استقلالا تاما بعد تعديل الدستور في عام 2020.
- 19- وذكرت كندا أن مكتب المراجع العام للحسابات ينظمه قانون خاص، وأن صلاحيات المراجع العام للحسابات ومسؤولياته مبينة في تشريع أقره البرلمان.
- 20- وسلطت الصين الضوء على أن اللجنة المركزية الجديدة لمراجعة الحسابات قد أنشئت كجزء من إصلاح أجري مؤخرا على نظامها لإدارة مراجعة الحسابات. وبذلك انتقلت إلى اللجنة مسؤوليات مراجعة الحسابات التي تضطلع بها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح فيما يتعلق بالتفتيش، ومسؤوليات وزارة المالية فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ الميزانية المركزية والتفتيش عليه؛ ومسؤوليات لجنة الإشراف على الموجودات المملوكة للدولة وإدارتها التابعة لمجلس الدولة فيما يتعلق بمراجعة المسؤولية الاقتصادية لكبار موظفي المؤسسات المملوكة للدولة.
- 21- وأبلغت اليونان عن الإطار القانوني الجديد لعام 2021، الذي ينص على نطاق أوسع من عمليات المراجعة والضمانات لمصلحة مراجعي الحسابات والقضاة. وإضافة إلى وحدات مراجعة الحسابات القائمة التابعة لديوان مراجعي الحسابات في جميع أنحاء البلد، أنشئ قسمان جديان لمراجعة الحسابات لتنسيق جميع عمليات مراجعة الحسابات وتدابير معالجة المسائل القانونية.
- 22- وأشارت عُمان إلى أن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لديها يتبع مباشرة لجلالة السلطان ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وفقا للقانون.
- 23- وأشارت جمهورية مولدوفا إلى أن ديوان مراجعة الحسابات لديها يشرف على تخصيص وإدارة واستخدام الأموال والممتلكات العمومية، وفقا للدستور والقانون. وإضافة إلى ذلك، تتحقق وحدة التفتيش المالي داخل وزارة المالية من مدى امتثال العمليات والمعاملات المتصلة بإدارة موارد الميزانية العمومية والممتلكات العمومية للتشريعات.
- 24- وأفادت توغو بأنه وفقا للدستور، اعتمدت تعديلات في عام 2021 على القوانين المنظمة لديوان مراجعي الحسابات ودواوين مراجعة الحسابات الإقليمية بهدف تعزيز استقلاليته.
- 25- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة لديها أنشئ وفقا للدستور، وأن الاستقلالية المالية والإدارية للديوان منصوص عليها في القانون.

- 2- التدابير المتخذة لتنفيذ سياسات تهدف إلى التشغيل الفعال للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفقا للمبادئ والمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة فيما يتعلق بضمان الإدارة السليمة للأموال العمومية والممتلكات العمومية، وفي مجالات مثل الاشتراء العمومي
- 26- أشارت دول أطراف مبلغة عديدة، بما فيها البحرين وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة ودولة فلسطين وعمان ونيكاراغوا، إلى أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة أجرت عمليات مراجعة وفقا للتشريعات

الوطنية وعلى أساس المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

27- وأبلغت الجزائر عن إدخال تحسينات على إطارها القانوني الذي ينظم نظام الاشتراء العمومي. ويُعْرَض عدم الامتثال للمبادئ الأساسية المتمثلة في حرية الوصول والمساواة في معاملة مقدمي العروض وشفافية إجراءات الاشتراء الجاني للعقوبات المنصوص عليها في كل من قانون مجلس المحاسبة وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

28- وأبرزت النمسا أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات تشكل الأساس لمراجعة البيانات المالية الاتحادية. وأفادت النمسا أيضا بأن لديوان مراجعة الحسابات لديها سلطة مراجعة التدابير الرامية إلى تنفيذ سياسات الاشتراء العمومي.

29- وذكرت أذربيجان أن التعديلات التشريعية الأخيرة تتماشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي، وأن معايير محاسبية جديدة قد وُضعت وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتتولى غرفة الحسابات مسؤولية الإشراف على أنشطة الاشتراء العمومي.

30- وأفادت الصين بأن مجلس الدولة يراجع، وفقا لقانون الميزانية، مشروع الحسابات الختامية للحكومة المركزية والحكومات المحلية، التي تُقدَّم إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني لدراستها وإقرارها. وبموجب قانون مراجعة الحسابات، يُطلب إلى مجلس الدولة أن يقدم إلى اللجنة الدائمة تقارير مراجعة سنوية عن تنفيذ الميزانية وأدائها والإيرادات والنفقات والموجودات. وأفادت الصين كذلك بأن قانون المشتريات ينص على أن تقوم سلطة مراجعة الحسابات بمراجعة إجراءات الاشتراء التي تتخذها الحكومة المركزية.

31- وأشارت مصر إلى أن التعديلات التي أُدخلت على التشريعات المتعلقة بتنظيم التعاقدات وقرار الجهاز المركزي للمحاسبة في عام 2020 أدت إلى إنشاء بوابة عامة للتعاقدات وإلى توسيع نطاق معايير المحاسبة الوطنية لتشمل جميع السلطات العامة ومستويات الحكومة الخاضعة للمراجعة.

32- وأبلغت فرنسا عن إصلاح عزز ما يحظى به ديوان مراجعي الحسابات وغرف الحسابات الإقليمية والمحلية من صلاحيات في مجالي التحقيق وتوقيع الجزاءات. وأنشأت التعديلات التشريعية التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2023 نظاما موحدًا للمساءلة المالية للمديرين العموميين والمسؤولين المفوضين بالإذن والمحاسبين. وتمثّل الرقابة على العقود التي تمنحها المؤسسات العمومية إحدى وظائف ديوان مراجعي الحسابات، وهي تستند إلى المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

33- ولاحظت اليونان أن قانونها المتعلق بعمليات مراجعة الحسابات يستند أساسا إلى مبادئ ومعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وينظم الإطار القانوني الوطني مراجعة حسابات الاشتراء العمومي، ويُنفَّذ وفقا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

34- وذكرت إيطاليا أن ديوان مراجعي الحسابات يحظى بصلاحيات الوقاية ومراجعة الحسابات وتوقيع الجزاءات بعد إجراء إصلاح كامل للإطار القانوني. وعلى النحو المنصوص عليه في الدستور والتشريعات الخاصة، تخضع الكيانات التي تُراجَع حساباتها للمسؤولية الإدارية عن خسارة إيرادات الدولة بسبب السلوك المخالف لواجباتها. ويتمتع المدعي العام لديوان مراجعي الحسابات بصلاحيات تحقيق واسعة - تمارس من خلال جملة أدوات، منها الشرطة العادية والشرطة المالية، ويمكنه طلب الحجز والحلول والإلغاء على أساس تحفظي من أجل حماية الائتمان الضريبي.

35- وفي قطر، يضطلع ديوان المحاسبة بدور محوري في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية من خلال تدقيق الحسابات والأنشطة المالية وفحصها ومراجعتها وإصدار التوصيات بشأنها.

### 3- التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، بسبل منها إرساء نظام لمعايير المحاسبية ومراجعة الحسابات وما يتعلق بذلك من رقابة

- 36- أبلغت جميع الدول الأطراف تقريبا عن تدابير وإجراءات ترمي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وفقا للمبادئ والمعايير الوطنية والدولية.
- 37- فقد أبلغت الجزائر عن إصلاح جار يهدف إلى تجديد الإطار التشريعي وآليات إدارة الأموال العمومية. ويشمل الإصلاح إعداد وثيقة ميزانية متكاملة متعددة السنوات تتضمن تنبؤات سنوية مدعومة بنظم معدات وبرمجيات عالية الأداء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 38- وأبلغت النمسا عن اعتماد نهج لإدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من معايير مراجعة الحسابات التي وضعها ديوان مراجعة الحسابات. وتتص التعديلات التي أدخلت على القانون الدستوري الاتحادي في عام 2022 على ولاية أقوى لرئيس الديوان.
- 39- وأبرزت أذربيجان أن المساءلة في إدارة الأموال العمومية قد تعززت بإصلاح تشريعي أجري مؤخرا ينص على قابلية التشغيل المتبادل بين نظم غرفة الحسابات والوكالات الحكومية، مما ييسر التبادل الدوري للمعلومات ومراجعة الحسابات عن بُعد.
- 40- وأشارت البحرين إلى أن ديوان الرقابة المالية والإدارية يفحص الحسابات الختامية لكيانات الدولة الخاضعة لإشرافه، ويصدر آراء فنية مستقلة بشأنها.
- 41- وأفادت هنغاريا بأن اعتماد نظام متكامل لإدارة المخاطر قد حسّن إلى حد كبير قدرة مكتب مراجعة الحسابات الحكومية على إجراء عمليات مراجعة الحسابات وممارسة الرقابة الداخلية على إدارة الأموال العمومية.
- 42- وأشارت إيطاليا إلى توسيع نطاق السلطة الإشرافية والقضائية لديوان مراجعي الحسابات لتشمل استخدام الموارد العمومية الوطنية والأموال التي يوفرها الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت محكمة النقض العليا شرعية هذه السلطة، تماشيا مع المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي.
- 43- وأبلغت نيكاراغوا عن نظامين آليين متاحين لمكتب المراقب العام هما: (أ) نظام تقييم الرقابة الداخلية، الذي يتتبع التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الرقابة الداخلية تماشيا مع المعايير التقنية للرقابة الداخلية؛ (ب) النظام المتكامل لمراقبة مراجعة الحسابات، الذي يتتبع جميع مراحل عملية مراجعة الحسابات (التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير).
- 44- وأبرزت جمهورية كوريا أن مجلس مراجعة الحسابات والتنقيش يتولى مراجعة حسابات جميع الوكالات الحكومية المركزية والمحلية وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك مصرف كوريا. وللمجلس صلاحية التنقيش على العمل الذي تؤديه الوكالات الحكومية وفرادى الموظفين بغية تحسين تقديم الخدمات العمومية.
- 45- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن ديوان المحاسبة لديها يعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان الديوان قد أنشأ أفرقة متخصصة في الرقابة الإلكترونية والتحقق من كفاءة نظم المعلومات في تحقيق أهداف السلامة والدقة وأمن البيانات. وتستخدم الأفرقة تكنولوجيا متطورة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، لتحليل البيانات الضخمة.

### 4- التدابير المتخذة لتعزيز إجراء فحوص للأطر والإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة، بشكل دوري أو عند الاقتضاء، من أجل الوقوف على مدى فعاليتها في مكافحة الفساد

- 46- أفادت معظم الدول الأطراف بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبية تجري فحوصا دورية بشأن فعالية الأطر والإجراءات المالية والمحاسبية المطبقة في مجال مكافحة الفساد.

- 47- فقد أشارت كندا إلى أن مكتب المراجع العام للحسابات يجرى عمليات مراجعة خاصة للحسابات في خمس مؤسسات عمومية مختارة لتحديد ما إذا كانت هناك آليات مناسبة لإدارة مخاطر الاحتيال إدارياً كافية. وتغطي عمليات مراجعة الحسابات الخاصة مجالات مثل عمليات الإدارة، وتحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، والإجراءات المتخذة رداً على ادعاءات الاحتيال.
- 48- وأفادت شيلي بأن المراقب العام مكلف بوضع أطر تنظيمية، بما في ذلك التعليمات والإجراءات المحاسبية، وهي إلزامية بالنسبة إلى جميع الكيانات العمومية. وهذا يسمح بوضع سجلات محاسبية موحدة، مما ييسر بدوره إشراف الدولة على تنفيذ الميزانية الوطنية ويسهل تحديد المخالفات.
- 49- ولتحسين نظام مراجعة الحسابات القائم في الصين، وزيادة تعزيز الوظائف الإشرافية، وتشجيع أداء المديرين لواجباتهم ومسؤولياتهم على نحو أفضل، استعرض المكتب العام للجنة المركزية والمكتب العام لمجلس الدولة الإطار التنظيمي ذا الصلة وأصدر أحكاماً منقحة بشأن مراجعة المسؤولية الاقتصادية لكبار مسؤولي الحزب والحكومة وكبار موظفي المنشآت والمؤسسات المملوكة للدولة.
- 50- ولاحظت فرنسا أن نظم الرقابة الداخلية يقيّمها ديوان مراجعي الحسابات وغرف الحسابات الإقليمية والمحلية، حيث تُستعرض خرائط تلك النظم من حيث مخاطر الاحتيال والفساد، ويُقيّم مدى اكتمال ومتانة التدابير القائمة، وتُصدر توصيات لتعزيز تلك التدابير أو استكمالها.
- 51- وفي البرتغال، أصدر ديوان مراجعي الحسابات توصيات محددة بشأن نظم الرقابة والإدارة، مع التركيز على تدابير منع الفساد ومكافحته. وتشكل تلك التوصيات جزءاً من التقرير السنوي عن الحسابات العامة للدولة، الذي يقيّم فيه الامتثال للأطر المالية القائمة وفعاليتها.
- 52- وفي المملكة العربية السعودية، يقيّم الديوان العام للمحاسبة النظم المالية والمحاسبية التي تطبقها الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة للتحقق من كفايتها، ويقيّم فعالية إجراءات الرقابة من حيث الحد من المخالفات المالية والمحاسبية.
- 53- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يصدر المحاسب العام التابع لوزارة المالية والتخطيط تحديثات منتظمة للمعايير المحاسبية وصكوك العمل الإلزامية والأدلة والمبادئ التوجيهية والنماذج، استناداً إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة.
- 5- التدابير المتخذة من أجل التأكد من أن الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة تستجيب للنتائج التي تخلص إليها المراجعة، وتنفذ توصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما فيها إجراءات الملاحقة الجنائية، من أجل ضمان الإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية
- 54- أشارت معظم الدول الأطراف المبلغة إلى أن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة حددت للكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة إطاراً زمنياً لتقديم تقارير بشأن الإجراءات التي اتخذتها في أعقاب عمليات مراجعة الحسابات. وأفادت معظم الدول الأطراف بأن متابعة توصيات مراجعة الحسابات ورصد تنفيذها تدرج ضمن المتطلبات المنصوص عليها في القانون.
- 55- فقد أفادت البحرين والجزائر ورومانيا وسلوفاكيا وعمان ومصر وميانمار وهنغاريا واليونان بأن المسؤولية الجنائية قد حُددت بالنسبة للكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة في حالة عدم الامتثال للتوصيات أو رفض التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.
- 56- وذكرت شيلي أن المراقب العام اعتمد خطة سنوية لاستعراض ردود الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة وتابع تنفيذ التعليمات والتدابير التصحيحية والأحكام. وإضافةً إلى ذلك، كان لدى مكتب المراقب العام برنامج لدعم الامتثال لتقديم الدعم التقني للجهات التي تخضع حساباتها للمراجعة.

- 57- وأفادت الصين بأن سلطات مراجعة الحسابات عززت جهودها للتحقق من تنفيذ التدابير المتخذة استجابةً للمشاكل التي حددتها عمليات مراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك، تُحمّل سلطات مراجعة الحسابات الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة وموظفيها المسؤولية، وتبلغ الجمهور بأكثر المشاكل تكراراً.
- 58- وذكرت فرنسا أن نشر البيانات المالية للدولة، إلى جانب "الملاحظات التصحيحية" التي يصوغها ديوان مرابي الحسابات كجزء من الاعتماد السنوي، يزيد من الشفافية في إدارة الممتلكات العمومية والأموال العمومية.
- 59- وذكرت جمهورية كوريا أن مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش يمكنه أن يصدر تعليمات وتوصيات وإخطارات. وفي حين أن العمل بالتوصيات طوعي، يُطلب من المنظمات التي تخضع حساباتها للمراجعة أن تنفذ التعليمات الصادرة عن المجلس في غضون فترة محددة؛ بيد أنه لم يُنص على عقوبات لعدم القيام بذلك. ويقوم فريق إدارة المتابعة التابع للمجلس برصد تنفيذ هذه التعليمات والتوصيات بانتظام، ويقوم عند الاقتضاء بعمليات تفتيش للمؤسسات التي تخضع حساباتها للمراجعة.

**6- التدابير المتخذة من أجل تعزيز النزاهة والأمانة من خلال تطبيق مدونات لقواعد السلوك في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ومن أجل مواءمة هذه المدونات مع مدونة الأخلاقيات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة**

- 60- يسلط الفصل الثاني من اتفاقية مكافحة الفساد الضوء على أهمية تعزيز الإدارة العمومية وفقاً لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. وتقتضي الفقرة 1 من المادة 8 من الاتفاقية أن تعمل الدول الأطراف على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية. وتعزز الفقرة 2 من المادة 8 من الاتفاقية هذا الشرط، حيث تقتضي أن تسعى الدول الأطراف إلى أن تطبق، ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية، مدونات أو معايير سلوكية من أجل أداء الوظائف العمومية على نحو صحيح ومشرف وسلمي.
- 61- والقصد من مدونة الأخلاقيات التي أصدرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة تحت رقم 130 في مجموعة "المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة" (يشار إليها فيما يلي باسم "ISSAI 130")، هو أن تكون نموذجاً يُحتذى به في وضع مدونات الأخلاقيات الوطنية. وتستند هذه المدونة إلى خمسة مبادئ أساسية هي: النزاهة، والاستقلالية والموضوعية، والكفاءة، والسلوك المهني، والسرية والشفافية<sup>(5)</sup>.
- 62- ويضطلع كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة بمسؤولية التأكد من أن جميع مرابي الحسابات التابعين له على دراية بالقيم والمبادئ الواردة في المدونة الوطنية للأخلاقيات، ومن أنهم يتصرفون وفقاً لها. وينبغي أن تُطبّق المدونة على رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكبار موظفيها التنفيذيين، وفرادى مرابي الحسابات، وجميع الأفراد العاملين لدى الأجهزة المعنيين بأعمال مراجعة الحسابات أو بالنيابة عنها<sup>(6)</sup>.
- 63- وأشارت معظم الدول الأطراف المبلغة إلى أن لديها مدونات للأخلاقيات و/أو مدونات لقواعد السلوك، إما نافذة أو في طور التعديل أو الإعداد. وأكدت عدة دول أطراف، بما فيها أنزيبجان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتايلند والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة ودولة فلسطين ورومانيا وسلوفاكيا وشيلي وعمان وفرنسا وقيرغيزستان ومصر، على امتثال مدونات الأخلاقيات و/أو مدونات قواعد السلوك الخاصة بها للمعيار ISSAI 130، مشيرة إلى أن تلك المدونات تساهم في تعزيز المصداقية المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ونوعية عملها وثقة الجهات التي تخضع حساباتها للمراجعة في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
- 64- وأفادت النمسا بأن ديوان مراجعة الحسابات قد أسهم في تعديل مدونة اتحادية لقواعد السلوك من أجل الأداء السليم للوظائف العمومية، وأنه يجري مراجعات خاصة لرصد تنفيذ تلك المدونة.

(5) انظر [www.issai.org/pronouncements/issai-130-code-of-ethics/](http://www.issai.org/pronouncements/issai-130-code-of-ethics/)

(6) المرجع نفسه.



- 65- وفي كندا، يُطلب من موظفي مكتب المراجع العام للحسابات أن يشهدوا على أساس سنوي بأنهم يمثلون لمدونة القيم والأخلاقيات والسلوك المهني التي وضعها المكتب.
- 66- وأفادت اليونان بأنها سنت مؤخرا إطارا قانونيا جديدا لفائدة مراجعي الحسابات وقضاة ديوان مراجعي الحسابات، ينص على تدابير تأديبية محددة لانتهاك مدونة قواعد السلوك الوطنية.
- 67- ولاحظت ميانمار أن مكتب المراجع العام للحسابات في الاتحاد ينظم برامج وحلقات دراسية لتبادل المعارف بشأن منع الفساد، بما في ذلك دورة متخصصة لموظفي الخدمة المدنية بشأن المعيار ISSAI 130.
- 68- وأفادت نيكاراغوا بأن مكتب المراقب العام اعتمد نظاما للنزاهة يتألف من مدونة أخلاقيات تحدد المبادئ والقيم الأخلاقية للموظفين العموميين؛ ومدونة لقواعد السلوك تحدد السلوك اللائق للموظفين العموميين؛ ودليل للإجراءات يتضمن قواعد لمنع وكشف ومعالجة المواقف غير الأخلاقية والسلوك غير اللائق.
- 69- وأشارت البرتغال إلى أن جميع موظفي ديوان مراجعي الحسابات يخضعون لتدريب سنوي في مجال الأخلاقيات والنزاهة تماشيا مع مدونات قواعد السلوك والأخلاقيات التي وضعها، وأن قواعد جديدة قد اعتُمدت مؤخرا لتنظيم واجبات موردي الديوان والخبراء المتعاقد معهم للقيام بمهام محددة في مجال مراجعة الحسابات.
- 70- وشددت جمهورية مولدوفا على أن مدونة الأخلاقيات الصادرة عن ديوان مراجعة الحسابات لديها تشمل، كجزء لا يتجزأ منها، مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تغطي المخاطر المحتملة على النزاهة المهنية، ضمن مواضيع أخرى.
- 71- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أنشأ المكتب الوطني لمراجعة الحسابات لجانا لمراقبة النزاهة والأخلاقيات لرصد امتثال الموظفين لمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك. وإضافة إلى ذلك، يقدم المكتب المشورة لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتعامل معهم المكتب بشأن الامتثال لمعايير النزاهة.
- 7- التدابير المتخذة من أجل إقامة وتعزيز العلاقات بين المجالس التشريعية الوطنية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتشجيع المجالس التشريعية الوطنية على الاطلاع على ما تتوصل إليه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من نتائج لكي تؤخذ في الحسبان لدى ممارسة الوظائف البرلمانية
- 72- في حين أن المحاسبة السليمة والمراجعة الدقيقة للحسابات تشكلان أساس الإدارة الفعالة للأموال العمومية، تكفل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضا المساءلة المالية للوكالات الحكومية، وتشرف على مخصصات الميزانية وأوجه إنفاقها، وتستبين المشاكل أو التجاوزات المحتملة في هذا الصدد. وأفادت معظم الدول الأطراف بأن البرلمانات والهيئات المتخصصة، مثل المكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات أو المكاتب المسؤولة عن المراقبة المالية الداخلية، هي التي تضع تدابير الرقابة والإشراف.
- 73- فقد أفادت البحرين والبرتغال وبلغاريا وتايلند والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا والصين وعمان وفرنسا وكندا والمملكة العربية السعودية والنمسا بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة تتعاون تعاونًا وثيقًا مع برلماناتها، وخصوصًا بتقديم عروض وتقارير منتظمة عن أنشطتها.
- 74- وأشارت أذربيجان إلى أنه من أجل جعل عملية الميزانية أكثر شمولًا وتشاركية، أُُنشئت لفرقة الحسابات باستعراض تنفيذ ميزانية الدولة والمشاريع الخارجة عن الميزانية وتقديم آراء بشأن مشاريع القوانين والتقارير ذات الصلة.
- 75- وفي مصر، دعا مجلس النواب الجهاز المركزي للحسابات لحضور جلساته العامة وجلسات لجانه الفرعية وإبداء ملاحظاته على القوانين المتعلقة بالرقابة على أموال الدولة والشخصيات الاعتبارية العمومية وإدارة الأموال العمومية.

- 76- وأفادت هنغاريا بأنه وفقا لأحكام قانون مكتب مراجعة الحسابات الحكومية، شارك رئيس مكتب مراجعة الحسابات الحكومية في إعداد التشريعات المتعلقة بالوضع القانوني للمكتب ووظائفه، وقواعد المحاسبة والإدارة المالية، والرقابة الداخلية على هيئات الميزانية. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب توصيات بشأن التشريعات إلى الجمعية الوطنية.
- 77- وأشارت جمهورية مولدوفا إلى أن التعاون والاتصال بين ديوان مراجعة الحسابات والبرلمان قد أصبحا أكثر فعالية بعد إنشاء لجنة مراقبة الأموال العمومية، التي كُلفت بتحليل استخدام الموارد العمومية وممارسة الإشراف البرلماني على أنشطة الديوان.
- 78- وفي الإمارات العربية المتحدة، يقدم ديوان المحاسبة تقريرا سنويا يتضمن النتائج والملاحظات الأساسية الناتجة عن عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها. كما يقدم الديوان إلى المجلس الوطني الاتحادي التقارير النهائية عن نتائج عمليات مراجعة الميزانيات والبيانات المالية والحسابات الختامية للهيئات والمؤسسات والشركات التي تخضع لسلطته.

#### 8- التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما بين الهيئات المعنية بمنع الفساد ومكافحته

- 79- شددت جميع الدول الأطراف على أهمية التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في تعزيز جهودها الوطنية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. واعتُبر التعاون والتنسيق الدوليان أمرين أساسيين لاستبانة التحديات المشتركة والتصدي لها على نحو أفضل، وبناء الثقة، وسد الثغرات في تصدي الحكومات للفساد.
- 80- فقد أفادت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وشيلي وعمان وفرنسا وقطر بأن أجهزتها العليا للرقابة المالية والمحاسبة شاركت في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية عن طريق القيام، بالتعاون مع السلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، بتوفير المعلومات اللازمة لاستكمال قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وعلى وجه الخصوص، أُبلغ عن مشاركة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الإجابة على الأقسام المتصلة، ضمن القائمة المرجعية، بالمادة 9 من الاتفاقية، المتعلقة بالمشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية.
- 81- وشددت عدة دول أطراف، منها أذربيجان وألبانيا وبلغاريا وتوغو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وشيلي وفرنسا ونيكاراغوا، على الدور المهم الذي تضطلع به هيئات حكومية دولية وهيئات إقليمية، مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومنظماتها الإقليمية<sup>(7)</sup> والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد.
- 82- وأقرت ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وشيلي وفرنسا ومصر بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج إعلان أبوظبي التابع له في دعم تنفيذ قراري المؤتمر 13/8 و3/9. وأشارت الدول الأطراف المبلغة إلى مساهماتها في الدليل العملي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته، وعنوانه *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide*، الذي صدر في المؤتمر الدولي الرابع والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأبرزت شيلي أيضا أن مكتب المراقب العام في شيلي، بصفته رئيس لجنة مكافحة الفساد عبر الوطني التابعة لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، قد دعم أول برنامج تدريبي إقليمي لتنفيذ الدليل العملي.

(7) شددت الدول الأطراف المبلغة على وجاهة وأهمية المنظمات الإقليمية التالية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة: (أ) المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الناطقة بالإنكليزية؛ (ب) المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ (ج) المنظمة الأوروبية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ (د) منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

- 83- وأشارت أستراليا إلى مساهمتها ومساهمة أعضاء آخرين في الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين في إعداد خلاصة وافية للممارسات الجيدة في تعزيز دور مراجعة الحسابات في التصدي للفساد، تحت رئاسة الهند لمجموعة العشرين في عام 2023.
- 84- وأشارت النمسا، بصفتها الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، إلى دورها القيادي في التعاون الدولي وفي تيسير التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- 85- وأبرزت شيلي أن مكتب المراقب العام عضو نشط في: (أ) مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة؛ (ب) شبكة سلطات منع الفساد؛ (ج) شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وإضافةً إلى ذلك، يساهم المكتب، من خلال وزارة الخارجية، في أعمال الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف.
- 86- وقادت الصين، بصفتها رئيسة مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، مشروعاً بحثياً مدته ثلاث سنوات بشأن دور مراجعة الحسابات في جهود مكافحة الفساد وغسل الأموال في أكثر من 20 بلداً عضواً في المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وقد يسر المشروع البحثي إلى حد كبير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد فيما بين أعضاء تلك المنظمة.
- 87- وبالشراكة مع مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة سلطات منع الفساد، نفذت فرنسا مشروعاً لرسم خريطة السلطات الوطنية المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته. وقد جمع المشروع معلومات من 171 سلطة وطنية، بما في ذلك عدة أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة، في 114 بلداً وإقليماً.
- 88- وأفادت هنغاريا بأنه بغية التخفيف من مخاطر الفساد وإيجاد إدارة أكثر شفافية وامتثالاً، عُيِّنَ رئيس مكتب مراجعة الحسابات الحكومية لديها رئيساً مشاركاً لمائدة مستديرة منشأة حديثاً، وهي "المائدة المستديرة المعنية بإلغاء الضوابط التنظيمية"، وهي منتدى استشاري مكلف بإسداء المشورة وتكوين الآراء وتقديم المقترحات والتوفيق بين مختلف المصالح، يهئ الحكومة فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بإلغاء الضوابط التنظيمية التشريعية.
- 89- ولاحظت قبرغيزستان أن غرفة الحسابات لديها قامت، بهدف زيادة تبادل الممارسات الدولية الجيدة، بإبرام 12 اتفاقاً بشأن التعاون الثنائي مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلدان أخرى.
- 90- وأشارت عمان إلى أنها أسهمت، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، في إعداد مبادئ توجيهية لزيادة كفاءة الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتحسين أدائها.
- 91- وأبلغت المملكة العربية السعودية عن الأدوار البارزة التي اضطلع بها ديوانها العام للمحاسبة في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي). وعلى وجه الخصوص، كان رئيس الديوان النائب الثاني لرئيس المنظمة، وترأس أيضاً لجنتها المعنية بالسياسات والشؤون المالية والإدارية واللجنة التوجيهية المعنية بتعاون الإننتوساي مع الجهات المانحة. وعلى الصعيد الإقليمي، تولى الديوان رئاسة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛ وشارك في اجتماعات دواوين المراقبة والمحاسبة الوطنية بالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وعمل الديوان كمثل دائم للمملكة العربية السعودية لدى "الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة - 20"، وهي فريق مشاركة أنشأته مجموعة العشرين.
- 92- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها ترأس، إضافةً إلى مشاركتها الواسعة في عدد من المحافل الدولية، عدة هيئات حكومية دولية تابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، مثل اللجنة الفرعية

لمراجعة الحسابات المالية والمحاسبية، ومجموعة العمل المعنية بأثر العلم والتكنولوجيا على مراجعة الحسابات، وفريق الخبراء المعني بتنفيذ مذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

#### 9- التدابير المتخذة لتحسين تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وسائر الهيئات الحكومية العاملة في مجال مكافحة الفساد، لأغراض منها الأغراض الاستشارية

93- أشارت جميع الدول الأطراف المبلغة تقريبا إلى أنها تعزز التنسيق والتعاون من أجل تحسين تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وسائر الهيئات الحكومية من خلال جملة أمور، منها إنشاء مجالس وأفرقة عاملة ومنصات مخصصة مشتركة بين الوكالات تركز على جهود مكافحة الفساد، إضافة إلى إبرام اتفاقات ومذكرات تفاهم متخصصة.

94- فقد أشارت ألبانيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر ورومانيا ومصر إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية تشارك بنشاط في تبادل المعلومات والتشاور مع الهيئات الحكومية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ساهمت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية لديها في صياغة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وفي تصميم ورصد تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة الفساد.

95- ولاحظت الصين أن مكتب مراجعة الحسابات ولجنة الإشراف الحكومية التابعة للجنة المركزية للتفتيش على الانضباط قد أنشأ نظاما لتعزيز التعاون والتنسيق مع وزارة الأمن العام في إدارة القضايا والتحقيق فيها وإحالتها.

96- وأشارت فرنسا إلى انتداب قاض بصفة دائمة إلى مكتب المدعي العام لديوان مراجعي الحسابات لتيسير تعاونه مع دائرة النيابة العامة ومكتب الادعاء العام الوطني في المجال المالي. كما لاحظت أن لديوان مراجعي الحسابات ممثلين اثنين في مجلس إدارة الهيئة العليا لشفافية الحياة العمومية، وهي هيئة مكلفة بالرقابة على تضارب المصالح والإقرارات المتعلقة بالموجودات للموظفين العموميين. وإضافة إلى ذلك، يعمل قضاة من ديوان مراجعي الحسابات كمقررين للهيئة العليا.

97- وبمبادرة من مكتب مراجعة الحسابات الحكومية في هنغاريا، أنشئت "مائدة مستديرة بشأن النزاهة" بمشاركة العديد من الموظفين العموميين، بمن فيهم وزير الإدارة العامة والعدل، والمدعي العام، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس هيئة المشتريات العمومية، ومحافظ المصرف الوطني الهنغاري.

98- وفي قبرغيزستان، يسّر اتفاق التعاون الذي وقعته غرفة الحسابات نقل مواد ومعلومات مراجعة الحسابات إلى مكتب المدعي العام وأجهزة إنفاذ القانون، مما ساعد هذه الأجهزة على تقديم تقييمات قانونية للمخالفات المستبناة. وينص الاتفاق أيضا على تبادل التوصيات والمعلومات التحليلية بشأن منع الجرائم وكشفها ومعاقبة مرتكبيها.

99- وأشارت صربيا إلى أن وكالة منع الفساد يمكنها أن تطلب إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة مراجعة السجلات المالية للكيانات السياسية.

100- وأفادت تايلند بأن مراجعها العام للحسابات يحيل دون تأخير جميع الأدلة المتعلقة بجرائم الفساد في صرف أموال الدولة إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد للتحقيق فيها.

101- وفي توغو، أنشئ إطار للتشاور مع هيئات مراجعة الحسابات في إطار الاستراتيجية الوطنية من أجل منع ومكافحة الفساد والجرائم المماثلة. وييسر الإطار تبادل المعلومات والأدلة والاستخبارات بغية منع الفساد وكشفه والتحقيق مع مرتكبيه.

102- وأشارت جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أن المكتب الوطني لمراجعة الحسابات يدعو بانتظام إلى الاجتماعات الاستشارية خبراء من مكتب منع الفساد ومكافحته ومديرية التحقيقات الجنائية ومديرية النيابة العامة. وأنشأت نفس الهيئات فريقا عاملا من ضباط الاتصال لتيسير تبادل المعلومات.

## 10- التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية، بسبل منها نشر النتائج التي توصلت إليها هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

- 103- أفادت بلدان عديدة، منها أذربيجان والبحرين وبلغاريا وتاييلند وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا والصين وفرنسا وقيرغيزستان والمملكة العربية السعودية وميانمار وهنغاريا، بأنها نشرت تقارير مراجعة حسابات ومعلومات عن أنشطة سلطات مراجعة الحسابات على مواقع شبكية مخصصة وفي بعض الحالات أيضا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- 104- فقد ذكرت النمسا أن ديوان مراجعة الحسابات لديها يوفر نظرة متعمقة حول عمليات اتخاذ القرارات العمومية عن طريق نشر جميع تقاريره العمومية عن مراجعة الحسابات على موقعه الشبكي.
- 105- ولاحظت شيلي أن بوابة الميزانية الوطنية المحدثة توفر معلومات حسنة التوقيت في شكل مفتوح وشفاف، بما في ذلك معلومات عن جميع التعديلات المتعلقة بتنفيذ قانون الميزانية.
- 106- وأبلغت الصين عن إضفاء الطابع المؤسسي في السنوات الأخيرة على قيام اللجنة المركزية لمراجعة الحسابات بنشر نتائج مراجعة الحسابات التي تغطي طائفة واسعة من المسائل.
- 107- وذكرت اليونان أن تقارير مراجعة الحسابات تحال إلى البرلمان وتناقش فيه على نحو متاح لاطلاع الجمهور. وتُبَّغ الصحافة طالما يمكن ضمان الامتثال للائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي.
- 108- وأبرزت رومانيا أن برنامج العمل السنوي لديوان مراجعة الحسابات لديها يُنشر على موقعه الشبكي، الذي يتضمن عنوان بريد إلكتروني يمكن للمواطنين استخدامه لتقديم مقترحات بشأن مواضيع وكيانات سُخِّصَ الديوان حساباتها للمراجعة في السنة التالية.
- 109- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى أن نظام البيانات المفتوحة لديوان المحاسبة لديها، الذي يحتوي على تقارير ونتائج مراجعة الحسابات، يساعد على تعزيز الشفافية ومشاركة الجمهور ويرفع مستوى فهم عمل المؤسسات وممارساتها.

## 11- التدابير المتخذة لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتطوير مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته، بوسائل منها التدريب والتعليم وتبادل المعارف

- 110- وضعت معظم الدول الأطراف المبلّغة، بما فيها أذربيجان وبلغاريا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان وكندا ومصر والمملكة العربية السعودية وميانمار والنمسا ونيكاراغوا وهنغاريا برامج لبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق مؤسسات تدريبية وتعليمية متخصصة، لتطوير مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته.
- 111- فقد أشارت شيلي إلى أن مركز دراسات إدارة الدولة هو هيئة تابعة لمكتب المراقب العام مسؤولة عن تعزيز النقاش والبحث بشأن الإدارة العامة والنزاهة ومكافحة الفساد.
- 112- وأفادت الصين بأن المعارف المهنية ومهارات التحقيق لدى الموظفين تُعزَّز من خلال البحث والتدريب بشأن حالات محددة وإدارة البيانات الضخمة.
- 113- وأبرزت فرنسا أن ديوان مراجعة الحسابات ينظم كل سنة دورات تدريبية بشأن منع وكشف الاحتيال والفساد لفائدة موظفيه وموظفي غرف الحسابات الإقليمية والمحلية، بما في ذلك دورة عن الإحالات إلى القضاة الجنائيين. وأصدر الديوان أيضا دليلا داخليا بشأن منع الغش وكشفه لفائدة موظفي مراجعة الحسابات.
- 114- وأفادت جمهورية كوريا بأن مجلس مراجعة الحسابات والتفتيش أنشأ معهد التدريب على مراجعة الحسابات والتفتيش كمؤسسة تدريبية متخصصة، ومعهد بحوث مراجعة الحسابات والتفتيش كمركز فكر.

115- وأفادت تايلند بأن المعهد الحكومي لتطوير مراجعة الحسابات، وهو كيان تابع لمكتب المراجع العام للحسابات، يشرف على تنمية قدرات الموظفين ويمكنه تقديم منح دراسية لتمكين الموظفين العموميين من الدراسة في الخارج وتلقي التدريب لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان أخرى في آسيا وبقية العالم.

116- ولاحظت الإمارات العربية المتحدة أن ديوان المحاسبة يعزز التطوير المهني لموظفيه من خلال أكاديمية مخصصة وإدارة مسؤولة عن التدريب داخل الديوان. ويلتحق الموظفون الحاليون ببرامج تدريبية سنوية تصل إلى 60 ساعة في المجموع، بينما يوجد برنامج تدريبي مدته ستة أشهر للموظفين الجدد. وفي كلتا الحالتين، يُنفَّذ البرنامج بالتعاون مع الوكالات الشريكة الوطنية والإقليمية والدولية.

## 12- التدابير المتخذة لتمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أداء دورها في منع الفساد ومكافحته عند التصدي للأزمات وحالات الطوارئ الوطنية أو التعافي منها، لا سيما فيما يتصل بمهامها في التقيد بالسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشتراء العمومي

117- أشارت عدة دول أطراف مبلغة، بما فيها جمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا وشيلي وفرنسا وكندا وميانمار والنمسا وهنغاريا واليونان، إلى أن جائحة كوفيد-19 تطلبت من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تظل يقظة وأن تكفل التقيد الصارم بمعايير وخطط مراجعة الحسابات، بما في ذلك تلك الناجمة عن الجائحة.

118- وشددت عدة دول أطراف على أهمية المراجعة العمومية للحسابات في ضمان صرف الأموال والمزايا المقدمة في الحالات الطارئة، اللازمة للتصدي للأزمات والطوارئ الوطنية بفعالية وسرعة.

119- فأفادت النمسا بأن إحدى عمليات مراجعة الحسابات الخاصة التي أجراها ديوان مراجعة الحسابات لديها خلال جائحة كوفيد-19 كانت مراجعة حسابات صندوق المشقة الذي أنشأته وزارة المالية الاتحادية والوزارة الاتحادية للرقابة ومواقع الأعمال، لتقديم مساعدة مالية سريعة للمنشآت التجارية الصغرى والمقاولين المستقلين. وأصدر ديوان مراجعة الحسابات أيضا تقييمات دورية لمدى توافر ونوعية البيانات المتصلة بالصحة، ونشر استنتاجات ذات صلة بإدارة الأزمات في المستقبل.

120- وأشارت فرنسا إلى أنه خلال جائحة كوفيد-19 وفي أعقاب الحريق الذي اندلع في كاتدرائية نوتردام في باريس، تمكّن ديوان مراجعة الحسابات وغرف الحسابات الإقليمية والمحلية من التكيف مع ظروف الأزمات، وأجرت عمليات مراجعة سريعة وغير مخطط لها لاستخدام الأموال المخصصة للتصدي لحالات الطوارئ والتعافي منها.

121- وسلطت رومانيا الضوء على أنه خلال حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تمكّن ديوان مراجعة الحسابات لديها من زيادة عدد عمليات مراجعة الحسابات الخاصة بالسلطات الوطنية والمحلية المسؤولة عن الصحة والشؤون الداخلية والسلامة والنظام العام والضمان الاجتماعي والنقل والاتصالات.

## ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

122- تُبرز المعلومات الواردة في هذا التقرير اتساع نطاق التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها الدول الأطراف المبلغة لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته. وتناولت التقارير طائفة من المسائل، بما في ذلك استقلالية هذه الأجهزة وفقا للمبادئ الأساسية للنظم القانونية المحلية؛ والتعاون فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد؛ والتدابير الرامية إلى تعزيز العلاقات مع الهيئات التشريعية الوطنية؛ والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتطوير مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته.

123- وكما ذكر سابقاً، نظر الفريق العامل المعني بمنع الفساد بالفعل في دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه الثاني عشر في حزيران/يونيه 2021. ولعل الفريق العامل يود، كجزء من مناقشاته الحالية، أن ينظر في التطورات الأخيرة التالية ذات الصلة. أولاً، اعتراف الجمعية العامة ومؤتمر الدول الأطراف بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشتراء العمومي لمنع الفساد ومكافحته أيضاً عند التصدي للأزمات والطوارئ الوطنية أو التعافي منهما. ومن التطورات الأخرى برنامج إعلان أبوظبي لتعزيز تنفيذ قرارى المؤتمر 13/8 و3/9 اللذين أطلقتهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2021، والدليل العملي المنشور في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأجهزة مكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته، وعنوانه *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide*.

124- وبناءً على ذلك، لعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف التي لم تقدم بعد معلومات عما اتخذته من تدابير ومبادرات لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، وخصوصاً عند التصدي للأزمات والطوارئ الوطنية أو التعافي منهما، على أن تفعل ذلك، وأن تعزز التعاون مع هيئات مكافحة الفساد.

125- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر أيضاً، في إطار مناقشاته، في الكيفية التي يمكن بها للدول الأطراف أن تعزز جهودها الرامية إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتعاونها مع هيئات مكافحة الفساد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل مثل مستويات الإلمام بالتكنولوجيا وتوافر هذه التكنولوجيا، ومعدل انتشار استخدام الإنترنت.

126- ولعل الفريق العامل يود أيضاً تشجيع الدول الأطراف على إعطاء الأولوية للعمل من أجل تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات المشاركة في منع الفساد ومكافحته على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال استبانة الممارسات والخبرات الجيدة وتبادلها.

127- ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في أن يطلب إلى الأمانة أن تقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية وقرارى المؤتمر 13/8 و3/9، بسبل منها برنامج إعلان أبوظبي ومن خلال استخدام الدليل العملي المذكور أعلاه.

128- وأخيراً، لعل الفريق العامل يود أن ينظر في أن يطلب إلى الأمانة مواصلة جهودها الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتصلة بإدارة الأموال العمومية، ولا سيما في سياق النتائج المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ.